التنمية البشرية والتطورات الديمغرافية في بلدان الاسكوا

د.عمرو هشام محمد العمري
مركز دراسات وبحوث الوطن العربي
الجامعة المستنصرية

ملخص

احتل موضوع التنمية البشرية منذ مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي مكانة مهمة في تقييم تجربة التنمية في دول العالم الثالث بشكل عام، نظراً لتأكيده على عنصر رأس المال البشري ومدى استفادة الانسان من عملية التنمية الاقتصادية.

ونظراً لما تتركه عملية التطورات الديمغرافية من آثار على عملية التنمية الاقتصادية، لذا جاء البحث ليحاول ان يربط بين مفهوم التنمية البشرية واهم المتغيرات المؤثرة فيها الا وهو السكان.

ولأهمية الموضوع تم تناوله في منطقتنا الاقليمية والتي احد اهم تصنيفاتها حسب الامم المتحدة هو بلدان الاسكوا (حسب التوزيع الجغرافي) وذلك لرصد السياسات المتخذة في هذه الدول والتطورات التي صاحبتها على مستوى نمو السكان والتغيرات التي شهدها كمياً ونوعياً وعلى مستوى الاعباء الاقتصادية وما تتحمله من ديون يمكن ان تؤثر سلباً في مسيرة التنمية وبالتالي تعيق تطورات التنمية البشرية ومؤشراتها المختلفة في منطقة الاسكوا.

المقدمة

ان الانسان هو الثروة الحقيقية لاي مجتمع، وهو الهدف الاساس للتنمية، وتعد ايجاد بيئة مناسبة تمكن الناس بالتمتع بحياة بيئية وصحية وخلاقة هو الغاية الاساسية من إحداث التنمية. ولقد كان لنشر التقرير الاول من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) في عام 1990، محاولة جادة للاهتمام بمفهوم التنمية الانسانية ، وتجميع مؤشر مركب لها ومناقشة مضامين السياسات ذات الصلة، وقد نجح التقرير في التأثير على النظرة الى التنمية ومعالجة القضايا التي تثيرها .

ومع انتهاء العقد الرابع من عقود الأمم المتحدة الانمائية التي بدأت أوائل الستينات من القرن الماضي، ودخولنا في عقد جديد وقرن جديد وألفية جديدة، نجد أن هناك تواصلا للجهود الدولية والاقليمية الرامية الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيف حدة التباين في الدخول ومحاربة الفقرعلى مستوى العالم ككل، وكذلك فإن الجهود الانمائية التي تقوم بها بلدان الاسكوا تخضع حاليا للاختبار حسبما تشير إليه التنبؤات القائمة، وما زالت التوترات السياسية في المنطقة تؤدي الى تحويل موارد قيمة الى الاسلحة والنفقات العسكرية بدلاً من استخدامها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

من هنا تأتي أهمية البحث في محاولته لرصد ومتابعة وتحليل التطورات الاقتصادية والديمغرافية وتحديد أثارها، فبين عامي 1978 وعام 1998، ارتفع عدد سكان بلدان الاسكوا من 87.8 الى 157.6 مليوناً، وكان هؤلاء السكان يمثلون نحو 59% من سكان البلدان العربية مجتمعة و4.4% من سكان آسيا. فضلا عن كون سكان المنطقة صغيرو السن نسبيا، وفي عام 1998 كانت أعمار نحو 41% من السكان دون الخامسة عشرة في حين كانت نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة تبلغ 4% فقط [1].

هذه التطورات وغيرها كثير تبين مدى أهمية البحث، ويهدف البحث عن تحليل العلاقة بين الاتجاهات والتغيرات الديمغرافية السائدة في منطقة الاسكوا والنمو الاقتصادي والاثر التبادلي لكل منهما في الآخر .

لذا أنطلق البحث من فرضية مفادها أن النمو السكاني والقاعدة السكانية الآخذة بالتوسع في هذه المنطقة بصورة أسرع من مثيلاتها في مناطق أخرى عديدة يمكن أن تكون "هبة ديمغرافية"، إذا ما رافقها معدل نمو اقتصادي متسارع وتنمية مستدامة وتحسن في وضع الانسان من خلال الاستثمار فيه بما ينعكس على تحسن مؤشرات التنمية البشرية بصورة عامة في هذه المنطقة.

وجاءت هيكلية البحث في ثلاث مباحث رئيسة، تناول الأول عرض نظري لتطور مفاهيم التنمية عامة والتنمية البشرية خاصة، ووضع دول الاسكوا وأهم التطورات التي شهدتها التنمية البشرية فيها؛ أما المبحث الثاني فقد أنصرف للاهتمام بالتطورات الديمغرافية في هذه البلدان من خلال الاهتمام بأهم مؤشرات التغيرات الديمغرافية من ناحية، ومن ناحية أخرى أهتم بمؤشرات عن التعليم والصحة ونوعية التعليم في هذه الدول؛ وأخيراً جاء المبحث الثالث ليعرض عن التطورات في حالة الدين الخارجي في هذه الدول وما يمكن أن يشكله من عائق بوجه التقدم الاقتصادي من ناحية والتقدم في مجال التنمية البشرية من ناحية أخرى .

المبحث الأول / تطور مفهوم التنمية البشرية

ابتداءاً إذا ما أردنا أن نعطي مفهوما للتنمية الاقتصادية كخطوة اولى للوصول الى مفهوم التنمية البشرية، يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، تتصل برفع القدرة الانتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع، مع ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، اضافة الى أهداف أخرى في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية[2].

وهناك مفهوم آخر تولد بفعل نقاشات فكرية مهمة حول ستراتيجيات التنمية نجد من الضروري أن نعطي تعريفا له هو مفهوم التنمية المستقلة؛ وهي تلك العملية التي تتضمن فعلا ديناميكيا بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الانتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنيانية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل اقليمي أو قومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا قدر الامكان عن أي تأثيرات خارجية[3].

أما تعريف التنمية البشرية فيمكن تعريفها (بأنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الانسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي والآخر ثقافي، وبما أن الانسان هو محور تركيز جهود التنمية فأنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل انسان، والتنمية الانسانية تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تعزيزها).

ولابد من الاشارة هنا الى مفهوم التنمية البشرية المستدامة، إذ انها تعني أن يكون هناك التزام اخلاقي بأن نفعل من أجل الاجيال التي ستخلفنا ما فعلته الاجيال السالفة لنا ومن اجلنا على الأقل. وهي تعني أن الاستهلاك الحالي لا يمكن تمويله طويلاً بديون اقتصادية يجب على الآخرين أن يسددوها؛ وتعني كذلك أن الاستثمار الكافي يجب أن يوظف في تعليم وصحة السكان الموجودين الآن حتى لا نتسبب في دين اجتماعي للأجيال المقبلة، وتعني كذلك يجب استخدام الموارد على نحو لا يتسبب في ديون ايكولوجية عن طريق الافراط في استغلال ما يوجد لدى الارض من طاقة حاملة ومنتجة. ويجب أن يتمثل جوهر وأختبار ستراتيجيات التنمية البشرية المستدامة في كفالة رزق مستدام للجميع، وهذه الستراتيجيات– على الصعيد الوطني– تركز على ثلاثة مواضيع رئيسة: الحد من الفقر، وايجاد فرص عمالة، والتكامل الاجتماعي. أما على الصعيد العالمي فإن التنمية البشرية المستدامة تتطلب ما لا يقل عن مبدأ أخلاقي عالمي جديد، يعترف بمطالب الحياة وضرورات البقاء

المشترك ويؤسس لنظام عالمي أكثر عدلاً [4]. ويلخص البعض أن المبادئ الاساسية للتنمية البشرية المستدامة تتمثل في: (العدل- التفويض- الحاكمية والمحاسبة- التضامن بين الاجيال)[5] .

من التعاريف السابقة ينبثق مفهوم يراه البعض أوسع من مفهوم التنمية البشرية، ألا وهو التنمية الانسانية، وهو مفهوم له دلالات أهمها:-

1- تتعزز الخيارات الانسانية حينما يكتسب الناس القدرات لاستخدامها، ولا تسعى التنمية الانسانية الى زيادة الخبرات والقدرات فقط، وأنما تسعى كذلك لضمان التوازن المناسب بينهما من أجل تحاشي فقدان الاتساق بينهما.
2- ينبغي النظر الى النمو الاقتصادي الى انه وسيلة وليس هدفا رئيسا للتنمية، فالدخل يسهم اسهاما مهما في رفاه الانسان في مفهومه الواسع إذا ما حولت منافعه الى حياة أفضل، الا أن زيادة الدخل ليست غاية في حد ذاتها .

وعليه فان التنمية الانسانية تعبر عن معادلة يتكون طرفها الايمن من القدرات الانسانية بينما يتكون طرفها الايسر من الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمكن الانسان من تركيز وصقل قدراته الفنية .

قياس التنمية البشرية أم التنمية الانسانية

إن مفهوم التنمية الانسانية أوسع من أي المقاييس المقترحة ، ولايستطيع أي مقياس مقترح لأي مفهوم أن يعكس كليا ثراء واتساع ذلك المفهوم ولكن على كل مستويات التنمية توجد ثلاثة عناصر أساسية ((هي العيش حياة طويلة وصحية– والعنصر الثاني اكتساب المعرفة– والعنصر الثالث الوصول الى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق))، فاذا لم تتوفر هذه العناصر الاساسية ستظل هناك فرص عديدة أخرى بعيدة المنال.

ولذلك فان تقرير التنمية البشرية لعام 1990 جمع مؤشرا مركبا هو مؤشر التنمية البشرية، والذي تم بناؤه على اساس هذه الابعاد الثلاثة للتنمية الانسانية.

ويضم مؤشر التنمية البشرية أربعة متغيرات هي:

أ- العمر المتوقع عند الولادة؛ ليمثل بعد الحياة الطويلة والصحية.
ب- نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة.
ج - مجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائية والجامعية والثانوية. إذ أن كلا من ب وج يمثلان البعد الثاني وهو المعرفة .
د – الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي للفرد "مقاسا بالدولار الامريكي" ليكون مؤشرا بديلا عن البعد الثالث والذي يبين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي مقبول .

ومع ذلك يمكن إبداء عدد من الملاحظات والانتقادات لمؤشر التنمية البشرية أهمها ما يلي:-

1- إن مقياس التنمية البشرية ليس مؤشرا شاملا للتنمية الانسانية، نظرا لانه يركز فقط على العناصر الاساسية الثلاثة التي تم ذكرها سابقا، فأنه لابد أن يعجز عن الاحاطة بالابعاد الاخرى المكونة للتنمية الاقتصادية .
2- إن المؤشر مركب من نتائج التنمية على الاجل البعيد، وعليه لا يستطيع أن يعكس مدخلات الجهود المتضمنة في السياسات أو أن يقيس الانجازات الانسانية على الاجل القصير .
3- إن المؤشر هو مقياس متوسط وبالتالي فأنه يخفي سلسلة من جوانب التفاوت والتباين داخل البلدان .
4- إن الدخل لا يدخل في مؤشر التنمية البشرية من أجل ذاته بل لدلالته على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق .

من الممكن تسمية كل المعلومات الكمية عن التنمية الانسانية ومختلف المؤشرات التي تؤلفها بما يعرف ((النظام المحاسبي للتنمية الانسانية)) ولهذا النظام المحاسبي بعد محدود يركز على مجالات محددة ضيقة، وبعد واسع يركز على مجالات واسعة .

والخلاصة إن مجال قياس التنمية البشرية مازال محدودا ولا يستطيع أن يقدم صورة كاملة للتنمية الانسانية، ولابد من استكماله بمؤشرات أخرى مفيدة لكي نحصل على رؤية شاملة.

وهناك بعض الكتاب يعطون أفكارا في بناء مؤشر التنمية الانسانية (البديل) لعل أهم هذه المؤشرات هو الآتي[6]:-

1- العمر المتوقع عند الميلاد كمقياس عام للصحة في مجملها.
2- التحصيل العلمي كما يعرفه برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP في حساب مقياس التنمية البشرية.
3- مقياس الحرية، وهو التعبير عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية، ويستطيع أن يعكس القصور في التمتع بالحرية في منطقتنا العربية .
4- مقياس تمكين النوع (مدى مساهمة المرأة في عمل المجتمع) كما يحسبه برنامج الامم المتحدة، حتى يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع، ويعكس قصور تمكين المرأة في المنطقة العربية.
5- الاتصال بشبكة الانترنت، ويمكن قياسه بعدد حواسيب الانترنت الاساسية نسبة الى السكان للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية "التوصل الى تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة"، وهو أحد متطلبات الانتفاع بفرص العولمة في هذا العصر، ولكي يعكس قصور المعرفة في المنطقة العربية .
6- انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون نسبة الى الفرد "مقاسة بالطن المتري" ، حتى يعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة على الصعيد العالمي .

ويرى أنصار هذا المؤشر البديل أنه يمكن ان يكون نقطة انطلاق جيدة لبناء مؤشر للتنمية الانسانية، إذ أن المتغيرات الاربعة ((العمر المتوقع عند الميلاد– والتحصيل العلمي– ودرجة الحرية– ومقياس تمكين النوع)) ترتبط أرتباطا موجبا بمقياس التنمية البشرية وببعضها البعض، أما انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون فأنه ترتبط عكسيا بمقياس التنمية البشرية لتعكس الاضرار بالبيئة وهي ترتبط لذلك ارتباطا سالبا بكل المؤشرات الأخرى.

وهنا يتم استبعاد الدخل بصورة مقصودة للتشديد على قصور القدرات الانسانية نسبة الى الدخل في بعض البلدان من ناحية، إضافة الى انهاء الاعتماد على متوسط الدخل في مؤشر التنمية الانسانية. ورغم كل ذلك يبقى مفهوم التنمية البشرية مؤشرا مهما على تحقيق الدول لانجازات على صعيد الاستثمار البشري وتحسين ظروف معيشتهم وحياتهم بما يحفظ انسانيتهم وكرامتهم، ويوضح جدول (1) تطور ترتيب دول الاسكوا على مقياس التنمية البشرية خلال عقد ونيف من الزمن .

جدول (1) ترتيب دول الاسكوا حسب دليل التنمية البشرية – سنوات مختارة -

الدول	قيمة دليل التنمية البشرية لعام 1990	قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2002	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 1990	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2002	الترتيب حسب الناتج القومي الاجمالي عام1990	الترتيب حسب الناتج القومي الاجمالي عام1992
الكويت	0.815	0.838	52	44	15	28
قطر	0.802	0.833	55	47	22	20
البحرين	0.790	0.843	58	40	32	33
الامارات	0.738	0.824	67	49	12	10
سوريا	0.694	0.710	81	106	105	94
السعودية	0.688	0.768	84	77	31	31
عمان	0.598	0.770	94	74	36	38
العراق	0.589	---	96	---	73	59
الأردن	0.582	0.750	99	90	91	99
لبنان	0.565	0.758	102	80	87	83
مصر	0.389	0.653	124	120	120	122
اليمن	0.233	0.482	143	149	124	126

المصدر: - برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص 14 .

- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ، الأمم المتحدة، نيويورك.

يلاحظ من الجدول (1) أن أكبر قفزة في التنمية البشرية قد حققتها كل من الامارات وعمان ولبنان والبحرين من خلال تحسن ترتيبها بما يصل 20 مرتبة بين الدول المشمولة والبالغة 173 دولة بداية التسعينات والتي وصلت مؤخرا الى 177 دولة، تليها السعودية والاردن وقطر والكويت وبدرجة أقل مصر واليمن وبالعكس أكبر المتراجعين على مقياس التنمية البشرية كانت كل من سوريا والعراق – رغم عدم توفر بيانات حديثة للاخير- .

وبصورة عامة أصبحت الدول الخليجية الاربع (البحرين والكويت وقطر والامارات) تصنف ضمن مجموعة الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة، في حين أن كل من (عمان والسعودية ولبنان والاردن وسوريا ومصر) ضمن مجموعة الدول ذات تنمية بشرية متوسطة، وأخيراً اليمن ضمن مجموعة الدول ذات تنمية بشرية منخفضة.

والجدير بالاشارة أن المناقشات مستمرة في سبيل تطوير مفهوم التنمية البشرية واساليب قياسها، ولو نظرنا في تطور أهداف التنمية البشرية نجد أن هناك نظرة ستراتيجية من خلال تبني أهداف التنمية الألفية والتي يمكن اجمالها بالآتي[7]: -

الهدف1: استئصال الجوع والفقر الشديدين، إنقاص نسبة الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ونسبة سوء التغذية الى النصف .

الهدف2: تحقيق شمولية التعليم الابتدائي، ضمان تمكن جميع الاطفال من إكمال التعليم الابتدائي .

الهدف 3: تعزيز المساواة الجنوسية، وتمكين النساء من حياتهن، إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والمفضل حدوث ذلك بحلول العام 2005 وفي فترة لا تتجاوز 2015 .

الهدف 4: تخفيض نسبة وفيات الطفولة، إنقاص نسبة وفيات الاطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين .

الهدف 5: تحسين صحة الامومة ، تخفيض معدل الوفيات إبان الحمل والوضع بمقدار ثلاث أرباع .

الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الآيدز/ السيدا) والملاريا، وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة الآيدز (السيدا) وأمراض أخرى.

الهدف 7: ضمان الاستقرار البيئي ، إنقاص نسبة المحرومين من فرصة مستديمة للحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الآمن.

الهدف 8: تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية، اصلاح أنظمة المعونات والتجارة، مع معاملة خاصة لأفقر البلدان .

المبحث الثاني: التغيرات السكانية

تتعرض المجتمعات السكانية لحركة دائمة يبرز أثرها بزيادة حجم السكان أو انخفاضه، إذ لا وجود لمجتمع ساكن بمعنى الكلمة، أما المجتمعات التي توحي بأنها ثابتة التغير لفترة معينة فانها تخفي حركة داخلية كامنة لجميع أجزاء وشرائح المجتمع المكونة له، ولما كانت المجتمعات السكانية تتأثر بالعوامل الحيوية (الولادات، والوفيات) إذ تزداد بفعل عامل الولادات وتتضاءل بفعل عامل الوفيات ، كذلك هناك عامل آخر يؤثر في حجم السكان وبنيته باتجاهين، إذ يزداد السكان بتأثير الهجرة الداخلية ويتناقص بتأثير الهجرة الخارجية .

إن هذه العوامل الثلاث تؤثر الى حد بعيد في الهيكل السكاني من ناحية كل من الحجم والتركيب، إذ ان لكل من هذه العوامل أنماطاً خاصة على مختلف الشرائح السكانية، ولقد درجت معدلات الولادات أن تكون اعلى من معدلات الوفيات، وكلا هذين العاملين يشكلان ما يعرف بالتغير الطبيعي، أما الفرق بين عدد الاشخاص النازحين من منطقة جغرافية معينة وعدد الاشخاص القادمين اليها فيسمى (صافي الهجرة)، ويشكل التغير الذي يحصل في اجمالي السكان بتأثير عامل الهجرة بنوعيها الداخلي والخارجي، ما يعرف بالتغير الميكانيكي .

وكلا التغيرين الطبيعي والميكانيكي يشكلان في مجموعهما التغير العام للسكان؛ وهذا الاخير هو حصيلة العمليات الحيوية التي تخضع لها المجتمعات السكانية (الولادات/ الوفيات/ والهجرة).

ومن ناحية اقتصادية فبالرغم من وجود نماذج عديدة تفسر أثر العوامل الديموغرافية على النمو ورأس المال والادخار، كالنموذج النيوكلاسيكي ونماذج النمو الذاتي، فقد برز في النصف الثاني من تسعينات القرن المنصرم اتجاهات تعطي للعوامل الديموغرافية دورا أكبر في عملية النمو الاقتصادي تحديدا والتنمية بصورة عامة، وذلك من خلال تأثيرها على سوق العمل والادخار والاستثمار والتعليم وراس المال البشري. وكالآتي[8]:

أ – أثره على سوق العمل:

إذ يتحدد المتاح من هذا العنصر بثلاث عوامل :

1- نسبة السكان في سن العمل، ويؤدي التحول الديمغرافي الى ارتفاعها.
2- معدل الاسهام في قوة العمل، فانخفاض معدل الخصوبة يعطي للنساء فرصة أكبر للاسهام في قوة العمل. ولكن هذا الأثر كما أتضح من الدراسات التطبيقية يتوقف على عوامل أخرى ثقافية واجتماعية. ومن ناحية أخرى، فان انخفاض عدد الاطفال يتيح الفرصة للمزيد من الاستثمار في تعليمهم، وهو ما يؤخر دخولهم الى سوق العمل.
3- عدد ساعات العمل لكل عامل.

وبصفة عامة فان أثر التحول الديمغرافي على النمو يتوقف اساسا على طبيعة سوق العمل وهيكل الانتاج. فقد لا ينجح الاقتصاد في استيعاب الزيادة في قوة العمل مما يؤثر سلبا على مستوى الاجور. وقد يحدث العكس، فترتفع الأجور حتى تبلغ المستوى الذي يرتد فيه منحنى عرض العمل الى الخلف .

ب- الادخار والاستثمار:

تدعم مسوح الأسرة نظرية الدخل عبر دورة الحياة Life cycle hypothesis، من كون أن الادخار يتحدد تبعا للمرحلة العمرية. فيبلغ معدل الادخار أقصاه بين الافراد في سن 45 سنة، وينخفض بين الافراد في أوائل الثلاثينيات نتيجة تزايد الاحتياجات الاستهلاكية للأسر الجديدة .

لكن المسوح أظهرت أيضا أن كبار السن يدخرون كذلك نسبة مهمة من دخولهم، الأمر الذي قد يتعارض وافتراضات النظرية. وقد أظهرت دراسات تجارب النمو في شرق آسيا أن التركيب العمري يؤثر على الادخار، لكن تأثيره ضئيل يصعب معه تفسير الارتفاع الكبير في معدلات الادخار في هذه الدول نتيجة التحول الديموغرافي .

وفي محاولة للتفسير، أوضحت دراسة قياسية أن ارتفاع العمر المتوقع مع ثبات سن التقاعد، يدفع فئات العمر جميعها الى زيادة مدخراتهم لتأمين حياتهم في المستقبل . كذلك فان انخفاض معدل الخصوبة ومن ثم حجم الاسرة، يضعف امكانية اعتماد كبار السن على أبنائهم لتأمينهم في الكبر، فيزداد ادخارهم.

وأخيراً، فان انخفاض معدل الاعالة يساعد على رفع معدل الادخار، ويوفر تزايد المدخرات الفرصة لدعم الاستثمار المحلي ومن ثم النمو. لكن هذا يتطلب توفير المؤسسات والاسواق المالية التي تساعد على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة في الداخل، اذ قد تتدفق هذه المدخرات للاستثمار في الخارج اذا لم تجد بيئة مناسبة جاذبة لها .

ومن الجدير بالذكر أن التحول الديموغرافي قـ د يؤثر ايجاباً على معدل الادخار الحكومي، نتيجة ارتفاع ايرادات الضرائب مع تزايد السكان في سن العمل، مما يساعد على الاستثمار في البنية الاساسية الضرورية للنمو .

جـ - التعليم ورأس المال البشري:

ومما لاشك فيه أن ارتفاع معدل الاعالة يقلل من قدرة الوالدين على الاستثمار في تعليم أبنائهم، وارتفاع العمر المتوقع يدعم ارتفاع معدلات التعليم، إذ يؤدي الى تزايد العوائد على التعليم على مدى عمر أطول، وقد أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن العمر المتوقع محدد أساسي لمعدلات الالتحاق بالتعليم .

وهكذا فان أثر العوامل الديموغرافية لا يقتصر على النمو السكاني، وإنما الأهم هو التغير في التركيب العمري والتغير في نسبة السكان في سن العمل، فاذا أدى النمو السكاني الى زيادة نسبة الفئة العمرية 15 – 64 فأن أثر التحول الديموغرافي قد يكون ايجابيا على الاستثمار والدخل .

وبالمقابل يؤثر الدخل على العوامل الديموغرافية، فارتفاع الدخل قد يؤدي الى تحسين الحالة الصحية وخفض معدلات الوفاة، ومن ناحية أخرى قد يخفض من معدلات الخصوبة ويؤدي الى تغيرات في التكوين العمري للسكان. والجداول الاتية توضح اهم التغيرات السكانية في دول الاسكوا.

جدول (2) تقديرات السكان وبعض المؤشرات الرئيسة للسكان لعام 2003

	السكان منتصف السنة بالالاف	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل النمو السنوي	معدل الهجرة الصافية
العالم	6.287.732	21.1	8.9	1.2	-
الدول العربية	305.055	29.7	6.8	2.3	0.3
بلدان الاسكوا	178.455	30.1	5.8	2.5	0.3

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الثاني والعشرون، الأمم المتحدة، نيويورك 2003 ، ص 5 .

جدول (3) تقديرات معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للمدة 95-2003

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
العالم	3.60	4.00	4.20	2.80	3.60	4.70	2.50	2.80	4.00
الدول المتقدمة	2.70	3.00	3.40	2.70	3.30	3.90	1.20	1.70	3.00
الدول النامية	6.10	6.50	5.80	3.50	3.90	5.70	4.00	4.30	5.50
بلدان الاسكوا	3.02	3.89	4.42	3.87	1.33	5.12	1.99	2.08	3.98

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الثاني والعشرون، الأمم المتحدة، نيويورك 2003، ص 124 .

يتضح من الجدول (2) أن معدلات الولادات هي الأعلى في منطقة الاسكوا، وان معدل الوفيات هو الأقل اذا ما قورنت بمجموعة الدول العربية ككل او العالم، مما يولد بالنتيجة معدل نمو سكاني اعلى لدى مجموعة دول الاسكوا وتحديات اكبر خلال السنوات والمراحل القادمة، خاصة إذا ما لاحظنا جدول (3) والذي يبين أن معدلات النمو الاقتصادي هي الأقل في منطقة الاسكوا اذا ما قورنت بمجموعة الدول النامية ككل أو بالعالم. اما لو تفحصنا جدول (4) لوجدنا ان اليمن هي اعلى دولة بين دول الاسكوا في معدل نموها السكاني ومعدل الخصوبة الكلية رغم أنها الاقل ترتيبا في متوسط دخل الفرد السنوي، يتبعها كل من فلسطين وعمان والسعودية ولعل هذا الترتيب لهذه الدول يبين أن القيم والعادات والتقاليد السائدة في كل مجتمع ما زالت العامل الاساسي الاول الاكثر تأثيراً في تشكيل الوعي لدى الافراد وقناعاتهم فيما يخص الانجاب، ويأتي تأثير العامل الاقتصادي في مرحلة لاحقة.

وبالمقابل نجد كل من الامارات وقطر والبحرين ولبنان ومصر هي الدول الأقل كمعدل نمو سكاني في مجموعة الاسكوا والأقل في معدل الخصوبة الكلية، والواضح أن كل من لبنان ومصر رغم انهما لايصنفان ضمن نفس المجموعة من الدول ذات متوسطات الدخل المرتفع الا انه يظهر تأثير توجيه السياسات السكانية في هذين البلدين .

ثم تأتي المجموعة الوسط بين المجموعتين السابقتين وتضم كل من العراق والاردن وسوريا والكويت، وباستثناء الكويت نرى ان المجموعة هذه متقاربة في منظومة الاعراف والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع ونظرته للانجاب، وكذلك من ناحية مؤشر متوسطات الدخول الى حد ما، ويمكن التوقع بأن الكويت هي في مرحلة انتقالية وانها ستلحق بالمجموعة الاولى الاقل نمواً في مرحلة مقبلة.

واذا ما استكملنا التحليل لكن هذه المرة بالنظر الى التوزيع النوعي للسكان في منطقة الاسكوا بين الذكور والاناث من خلال الجدول (5) ، نجد تفوقا للذكور في الفئات الثلاث الاولى بما يقدر 51 % أو اكثر قليلا لكل فئة، وهي كل من فئة (0- 14 سنة، والفئة الثانية 15-24 سنة، والفئة الثالثة 25 – 59 سنة)، وبالعكس هناك تفوق واضح ومهم للنساء إذ يشكلون أكثر من 52 % للفئة الأخيرة فوق الـ 60 سنة .

جدول (4) تقديرات معدلات الولادات والوفيات والنمو السكاني والهجرة والخصوبة في بلدان الاسكوا للمدة 2000 – 2005

	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل النمو السكاني السنوي	معدل الهجرة الصافي	معدل الخصوبة الكلية
البحرين	15.7	3.7	1.7	4.8	2.3
مصر	23.3	6.1	1.7	(0.4)	2.9
العراق	33.9	7.0	2.8	0.4	4.8
الاردن	32.8	4.3	2.8	(0.6)	4.3
الكويت	19.2	2.7	2.6	9.0	2.7
لبنان	19.0	5.4	1.6	1.9	2.2
عمان	36.0	4.1	3.3	0.7	5.5
فلسطين	39.0	4.3	3.6	1.1	5.6
قطر	17.4	4.1	1.5	1.7	3.3
السعودية	33.8	4.1	3.1	1.4	5.5
سوريا	29.6	4.0	2.6	(0.1)	3.7
الامارات	15.7	4.0	1.7	5.5	2.9
اليمن	48.8	8.3	4.1	-	7.6

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الثاني والعشرون، الأمم المتحدة، نيويورك 2003، ص 8 .

جدول (5) تقديرات السكان حسب فئات العمر العريضة في بلدان الاسكوا ككل لعامي 2003 و2005 .

	جميع الاعمار			فئة 0-14		فئة 15-24		فئة 25-59		فئة فوق 60	
	كلا الجنسين	رجال	نساء	كلا الجنسين	نساء	كلا الجنسين	نساء	كلا الجنسين	نساء	كلا الجنسين	نساء
سنة 2003	178.455	91.598	86.857	68.011	48.9	36.438	48.7	64.352	47.8	9.649	52.4
سنة 2005	187.326	96.103	91.223	69.890	48.9	38.420	48.8	68.674	47.9	10.341	52.2

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الثاني والعشرون، الأمم المتحدة، نيويورك 2003، ص 7.

جدول (6) توقع الحياة عند الولادة ،وفيات الاطفال والرضع في بلدان الاسكوا للمدة 2000- 2005

	توقع الحياة عند الولادة			معدل وفيات الاطفال - أقل من 5 سنوات	معدل وفيات الرضع - أقل من سنة -
	كلا الجنسين	رجال	نساء		
البحرين	74.2	72.1	76.3	18.6	14.4
مصر	68.3	66.7	69.9	49.2	40.5
العراق	65.0	63.5	66.5	77.5	63.5
الاردن	71.1	69.7	72.5	27.6	22.6
الكويت	77.0	74.9	79.0	13.0	10.8
لبنان	73.5	71.9	75.1	19.9	17.2
عمان	71.7	70.2	73.2	27.0	22.9
فلسطين	72.4	70.8	74.0	24.2	20.7
قطر	70.7	69.4	72.1	13.9	11.2
السعودية	72.4	71.1	73.7	24.1	20.6
سوريا	71.9	70.6	73.1	26.3	22.3
الامارات	76.3	74.1	78.4	14.8	10.9
اليمن	61.8	60.7	62.9	84.9	62.5

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الثاني والعشرون، الأمم المتحدة، نيويورك 2003، ص 107 .

أما لو لاحظنا العمر المتوقع عند الحياة وهذا ما يعكسه الجدول (6) نجد أن العمر المتوقع للنساء يفوق مثيله لدى الرجال من ثلاث الى أربع سنوات، وهذا يتماشى مع الاتجاه العالمي من كون عمر النساء المتوقع هو أعلى من الرجال وهو بالفعل كذلك في منطقة الاسكوا؛ أما فيما يخص وفيات الاطفال دون الخامسة او الاقل من سنة، كان الاقل في الدول الخليجية عموما وخاصة البحرين وقطر والكويت والامارات ولبنان، مما يدل على ارتفاع في الوعي الصحي لدى الافراد ومستوى الرعاية والعناية الطبية بشكل عام ويوسع بالنتيجة من قاعدة الهرم السكاني في هذه الدول، وبالعكس نجد معدل الوفيات لدى الاطفال دون الخامسة والسنة هو الأعلى في كل من اليمن والعراق؛ و لابد من التنويه أن البلد الأخير ظهرت لديه هذه المعدلات المرتفعة في عقد التسعينات

وما تلاها نتيجة الحصار الاقتصادي وتردي الاوضاع الصحية والمعاشية بصورة عامة، اضافة لعنصر الحروب وما أفرزته من ظواهر خطيرة على حياة والاطفال وارتفاع امراض السرطان لدى هذه الشريحة بصورة غير مسبوقة في تاريخ العراق.

وتظهر بعض النتائج الميدانية في الاردن والبحرين ومصر، أن حوالي ثلث كبار السن يعتبرون أنفسهم في حالة صحية غير جيدة، وحوالي النصف يعانون من مشكلات في الابصار والسير. كما تشير بيانات أن بلدانا عربية، الكويت والامارات والسعودية وعمان ومصر وسوريا، تعاني من مستويات اعاقة جسدية تتراوح ما بين 15 في المائة و25 في المائة. فعبء المرض والاعاقة يقلصان عدد سنوات الحياة الصحية المتوقعة من 5 – 11 عاما؛ ويفقد ما يقرب من ثلث البلدان العربية أكثر من 9 سنوات من العمر المتوقع عند الميلاد نتيجة الاعاقة[9].

وإذا ما انتقلنا الى موضوع التعليم في دول الاسكوا، نجد فيما يخص الانفاق على التعليم أن كلا من السعودية وعمان والكويت قد شهدت اتجاها تصاعديا مهما في تخصيص نسبة للانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي خلال المدة 1996 – 2000 وهذا ما يوضحه الجدول (7)، وبالعكس في الاردن ولبنان والبحرين هناك اتجاه تراجعي في تخصيصات الانفاق على التعليم، في حين حافظت باقي الدول تقريبا على نفس النسبة المخصصة بين تراجع طفيف او تحسن قليل، هذا من ناحية من ناحية أخرى يلاحظ أن السعودية والكويت والامارات واليمن هي الدول التي تخصص نسبا تزيد عن 15 بالمائة للانفاق على التعليم، بعكس سوريا وان كانت بيانات هذه الاخيرة هي لاجمالي الموازنة العامة .

أما اذا انتقلنا الى نسب الأمية نجد أن هناك انخفاضا هائلا في هذه النسب في معظم دول الاسكوا وخاصة بين فئات الشباب من 15 -24 سنة، والتي هي تكون مستعدة لدخول سوق العمل والتكيف مع التغيرات التي تطرأ على هذا السوق أكثر من غيرها من الفئات، فيظهر الجدول (8) أن الامية في هذه الفئة تكاد تنعدم في كل من الأردن والبحرين تحديدا وهي منخفضة جدا أقل من 10 بالمائة في كل من لبنان والسعودية والكويت والامارات في عام 2003، لكنها تبقى عالية في كل من اليمن ومصر تحديداً .

أما الأمية على مستوى عام وتحديدا الفئة التي تزيد عن 15 سنة فأكثر ، فما زالت مرتفعة في كثير من هذه الدول باستثناء الأردن والبحرين ولبنان والكويت، فما زال نصف هذه الفئة تعاني من الأمية في اليمن، وأكثر من 40 بالمائة في مصر خلال عام 2003 .

وإذا انتقلنا الى جدول (9) والذي يوضح اتجاه الخريجين في الجامعات لكل من دول الاسكوا والدول الخليجية، نجد فيما يخص المجموعة الاولى أن هناك تراجعا في نسب الخريجين لدراسة الهندسة والعلوم التجارية و بالعكس زيادة في خريجي الآداب والتربية، وحفاظ نسبي- بزيادة طفيفة أو تراجع طفيف- على حصة كل من خريجي الطب والعلوم والزراعة، أما الدراسات المصنفة بالاخرى فقد ازدات بصورة مهمة نسبيا.

لكن هذا الاتجاه ليس نفسه في دول الخليج، فهناك تراجع مهم في خريجي التربية والاعمال والتجارة والطب، وبالعكس زيادة كبيرة في اتجاه دراسة الهندسة يصل الى الضعف، وازدياد بدراسة الآداب والزراعة، وتراجع مهم في الدراسات المصنفة بالأخرى. وبالتأكيد فان الاتجاه في الدراسة في دول الخليج نحو الهندسة يدل على استجابة لمتطلبات سوق العمل في هذه الدول نتيجة القفزة التي تشهدها هذه الدول.

جدول (7) نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي او من (الموازنة العامة) في بلدان الاسكوا للمدة 1996 - 2000.

	1996	1997	1998	1999	2000
البحرين	16.5	16.6	16.5	15.9	14.6
مصر	11.5	12.5	13.3	12.8	...
الاردن (% اجمالي الموازنة)	12.3	11.9	10.6	...	...
الكويت	...	15.2	16.4	16.8	17.9
لبنان (% اجمالي الموازنة)	7.3	5.6	...	...	...
عمان	9.5	12.5	12.7	13.9	14.6
قطر	10.2	9.6	8.9	9.7	9.3
السعودية	13.9	18.1	23.1	22.4	20.2
سوريا (% اجمالي الموازنة)	7.8	7.3	7.1	6.9	6.8
الامارات (% اجمالي الموازنة)	18.6	18.7	17.2	...	...
اليمن (% اجمالي الموازنة)	16.0	15.0	18.8	19.7	17.9

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الثاني والعشرون، الأمم المتحدة، نيويورك 2003، ص 97 – ص 101 .

جدول (8) نسبة الأمية من بعض فئات السكان في بعض بلدان الاسكوا

	الفئة بين 15 - 24			فئة +15		
	1980	1995	2003	1980	1995	2003
البحرين	9.9	2.6	1.3	28.8	14.8	10.9
مصر	48.2	34.4	28.0	60.7	48.9	42.3
الاردن	8.5	1.9	0.5	30.8	13.5	8.6
الكويت	19.7	9.6	6.6	32.2	21.0	16.5
لبنان	12.5	6.3	4.2	27.6	16.7	12.6
السعودية	26.3	10.4	6.0	49.2	28.7	21.3
سوريا	29.5	16.2	11.1	46.7	30.1	23.1
الامارات	24.7	12.1	8.2	34.6	26.6	22.2
اليمن	68.6	41.4	30.6	80.0	59.9	49.7
الاسكوا	45.1	31.0	25.0	58.2	44.6	37.9

-Economic & Social Commission For Western Asia ,Survey of Economic & Social Developments In The ESCWA Region 2003 -2004, United Nations , New York, 2004 ,p.90.

جدول (9) نسبة خريجي الجامعات حسب الاختصاصات

	دول الاسكوا		بلدان الخليج	
	91 /1990	99 /1998	91 /1990	99 /1998
التربية	12.4	15.4	26.6	11.6
الآداب	36.4	39.3	32.2	48.5
الاعمال والتجارة	19.9	18.0	12.9	5.1
العلوم	5.8	6.0	9.9	10.3
الطب	7.1	7.4	7.0	4.2
الهندسة	11.6	9.8	7.3	14.4
الزراعة	3.0	2.9	1.6	4.0
أخرى	0.5	1.1	2.4	0.9

المصدر : -Economic & Social Commission For Western Asia ,Survey of Economic & Social Developments In The ESCWA Region 2003 -2004, United Nations , New York, 2004 ,p.93.

المبحث الثالث / الدين وادارة الدين في منطقة الاسكوا

إن حالة الدين تـ ختلف اختلافا كبيراً فيما بين البلدان الأعضاء في الاسكوا، لاختلاف هذه البلدان فيما وهبت من موارد وسكان، وبلغ إجمالي الديون الخارجية للبلدان المثقلة بأعباء المديونية والاعضاء في منطقة الاسكوا حوالي 87.4 مليار دولار في عام 2002[10] . ومن ناحية أخرى، الدين الـ خارجي في حالة ادارته بحكمة، يعد مورداً مالياً حيوياً في النهوض بالنمو الاقتصادي، ومن ثم بالتنمية الاقتصادية طويلة الأجل. وسنتناول هذا الموضوع من محورين :

1- المديونية والدخول القومية والتنمية في منطقة الاسكوا[11] :-

تتفاوت مستويات الدخول فيما بين أعضاء الاسكو ا تفاوتاً كبيراً، متراوحةً بين الدخول المتوسطة الى المرتفعة في البلدان المصدرة للنفط وهي الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، وبين الدخول المتوسطة الى المنخفضة في البلدان ذات الاقتصادات المتنوعة، مثل الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر؛ ثم البلدان العضوان ذوا الدخل المنخفض واللذان تضررا بفعل عدم الاستقرار السياسي وهما العراق وفلسطين، ويأتي في نهاية القائمة البلد الأقل نموا في المجموعة وهو اليمن.

جدول (10) تصنيف لبعض بلدان الاسكوا حسب دليل التنمية البشرية 2002

	درجة دليل التنمية البشرية (من 177)	متوسط دخل الفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الامريكي)	قيمة دليل التنمية البشرية
البحرين	40	17170	0.843
الكويت	44	16260	0.838
قطر	47	19844	0.833
الامارات	49	22420	0.834
عمان	74	13340	0.770
السعودية	77	12650	0.768
لبنان	80	4360	0.758
الاردن	90	4200	0.750
سوريا	106	3620	0.710
مصر	120	3810	0.653
اليمن	149	870	0.482

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الاسكوا، إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الاسكوا – دراسة حالة عن الاردن ولبنان، الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 13 .

ويصنف دليل التنمية البشرية الذي يعده برنامج الامم المتحدة الانمائي الدول باستخدام عدد من مؤشرات التنمية بما في ذلك الدخل القومي، وتحديدا متوسط دخل الفرد، وكما يظهر من الجدول (10)، فان تصنيف مؤشر التنمية البشرية يرتبط ارتباطا وثيقا بعلاقة متبادلة مع الناتج المحلي الاجمالي لبلدان منطقة الاسكوا .

ووفقا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، فان البلدان الاعضاء في الاسكوا التي احتلت أعلى مرتبة في التصنيف الائتماني كانت دول مجلس التعاون الخليجي التي استأثرت بأعلى نسبة لدخل الفرد، وصنفت الامارات العربية المتحدة والبحرين و قطر والكويت ضمن فئة "التنمية البشرية العالية" التي تضم اعلى خمسين دولة على مستوى العالم. وفيما يخص هذه البلدان الاربعة كان متوسط دخل الفرد فيها يتراوح بين 16000 و 23000 دولار عام 2002 ، وعلى الرغم من ارتفاع دخل الفرد وحرية الحكومات في التصرف بايراداتها النفطية، فان هذه البلدان تستخدم الدين الخارجي في شكل قروض مصرفية وأوراق مالية تصدر في الخارج بغرض تمويل التنمية.

ومن بين البلدان الاعضاء في الاسكوا، والمدرجة في فئة "التنمية البشرية المتوسطة"، نجد أن البلدان ذات الدخول الفردية الادنى هي الاقل القدرة على الادارة المستدامة للدين الخارجي. فمثلا، ان متوسطات الدخول الفردية في الاردن وسوريا ولبنان ومصر تتراوح بين 3000 و4500 دولار، في حين ان اليمن الذي لم يتجاوز متوسط دخل الفرد فيه 870 دولارجاء ترتيبه الـ 149 بين البلدان الـ 177 المدرجة في دليل التنمية البشرية .

وهذه البلدان التي تعاني من نقص الايرادات الحكومية نسبة الى الاحتياجات التنموية، اتجهت الى اللجوء للتمويل بالاقتراض لتوفير الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية. ويعتبر ذلك حلا مجدياً للحصول على تمويل للتنمية في الحالات التي يدار فيها الدين بشكل مستدام، بعبارة أخرى عندما يستخدم الدين لتمويل الاستثمارات التي تسمح للحكومة برد الدين، وعندما لا يكون عبء خدمة الدين ثقيلا الى الحد الذي تتقلص فيه الخدمات الحكومية الجارية ويزداد الفقر، وتفقد الحكومات إمكانية الوصول الى الدائنيين الدوليين. وفي هذا السياق يتعين على الحكومات أن تظل محتفظة بسبل الوصول الى التمويل عن طريق الدين، من خلال تحسين المهارات في مجال الادارة المستدامة للدين.

وبصورة عامة تتفاوت قدرة البلدان الاعضاء في الاسكوا على ادارة الدين واستخدام سياسات مالية سليمة بين بلد وبلد في كل أنحاء المنطقة. فقد بذلت حكومات معينة في منطقة الاسكوا جهودا مكثفة لاحتواء مشكلة الدين في بلدانها، فمثلا قد أحرز كل من الاردن ومصر تقدما ملموسا في عقد التسعينات. وهذان البلدان على غرار اليمن قد نفذا سياسات اصلاح اقتصادي هيكلي تحت اشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقامت هذه الحكومات بغية التقليل الى أدنى حد من الآثار المناوئة لتدابير التقشف الاقتصادي المضطلع بها، بانشاء شبكات للأمن الاجتماعي للحد من أثر سياسات ادارة الدين على مستويات الفقر بصفة عامة.

وفي هذا السياق، أصبحت مؤسسات الاقراض الدولية على وعي متزايد بالصلات القائمة بين برامج التقشف والفقر، وسعت في الآونة الأخيرة الى تحسين السياسة العامة في البلدان النامية، دون الرجوع عن طفرات التقدم التي أنجزت في تخفيف حدة الفقر من خلال الخدمات التي توفرها الحكومات، وبالذات التعليم والرعاية الصحية.

2- الدين الخارجي ومؤشرات الدين في منطقة الاسكوا[12] :

يشير الدين الخارجي الى الدين السيادي المستحق على الحكومات ومؤسساتها المفوضة، والدين الخارجي يمكن اقتراضه من دائنين عامين، أو دائنين خاصين مضمونين من جهات رسمية، أو دائنين خاصين، ومن مصادر إقراض ثنائية أو متعددة الاطراف، ويمكن أن يكون له تواريخ استحقاق طويلة الأجل أو قصيرة الأجل .

ومن بين البلدان الاعضاء في الاسكوا، اختصت مصر بأكبر قيمة للدين الخارجي في المنطقة عام 2002 وصل الى 30.8 مليار دولار، تلتها مباشرة سوريا ولبنان بواقع 21.5و17.1 مليار دولار على التوالي، ومن البلدان الاخرى الاعضاء في الاسكوا والتي تواجه أعباء دين ثقيلة فتتضمن الاردن واليمن كما يظهر من الجدول (11).

وتجدر الاشارة الى أن دول مجلس التعاون الخليجي تتحمل هي الأخرى ديونا خارجية، الا أن معظمها ديون قطاع خاص في شكل قروض من مصارف تجارية أو اصدارات بسندات لتمويل مشاريع لتنمية الموارد، ولا تسبب مشاكل من حيث الادارة المستدامة للدين. ومع ذلك ورغم أن مصر تحملت معظم رصيد الدين الخارجي في سنة 2002 ، فانها لم تكن الأعلى من حيث مؤشر نصيب الفرد من الدين، ويعود ذلك الى عدد سكان مصر، إذ بلغ نصيب الفرد من الدين حوالي 463 دولارا. أما أعلى نسبة لنصيب الفرد من الدين الخارجي في عام 2002، كانت في لبنان وبلغ 3881 دولارا. وهذا عبء شديد الوطأة على كاهل السكان المحليين، من ناحية مدفوعات خدمة الدين وكذلك على الاجيال القادمة فيما يتعلق بسداد أصل الدين اعتماد اً على الهيكل الزمني للدين.

ويمكن وصف الدين الخارجي أيضا بأنه الدين المستحق لجهة خارج البلد، أوالذي تم تقييمه بعملة أجنبية، والذي يضع حكومة ما ومواطنيها في خطر التعسر في الاسواق المالية الدولية ، أو التعرض لمخاطر سعر الصرف. وتكاليف خدمة الدين الي قيّم بعملة أجنبية لابد من دفعها بالنقد الاجنبي، مما يستنفد ايرادات الصادرات ويجهد احتياطيات العملة الاجنبية. لكن الدين المقيم بالعملة المحلية لا يتطلب نقداً أجنبياً، وهنا يعتبر الدين الذي يحمله المواطنون مجرد تحويل داخلي للثروة، وليس تدفقا صافيا الى خارج البلد ، وفي أوقات الطوارئ المالية يمكن دفع الدين المحلي بفرض ضرائب غير مباشرة ذات صلة بطبع النقود.

ولاستكمال صورة القضية العامة للدين الخارجي لابد من القاء بعض الضوء على مسألة خدمة الدين ،ويمكن ملاحظة أن المؤشرات المستخدمة لقياس عبء الدين على اقتصاد ما، تتضمن نسبة الدين الخارجي الى الدخل القومي، والدين الخارجي الى قيمة الصادرات؛ و حصة الديون طويلة الأجل في مجمل الدين الخارجي.

الجدول (11) مؤشرات الدين الخارجي الرئيسية لبلدان مختارة من أعضاء الاسكوا لعام 2000

البلد	1999 مليار دولار	2002 مليار دولار	الدين الخارجي/ الدخل القومي الاجمالي %	الدين الخارجي/ قيمة الصادرات %	الدين طويل الاجل/ الدين الخارجي %	نصيب الفرد من الدين الخارجي
مصر	30.877	30.750	34	200.7	89	463
الاردن	8.106	8.094	88	193.1	87	1557
لبنان	8.205	17.077	94	711.8	85	3881
عمان	6.839	4.639	23	40.1	74	1933
سوريا	22.369	21.504	108	276.2	74	1265
اليمن	5.403	5.290	57	133.7	86	264

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الاسكوا، إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الاسكوا – دراسة حالة عن الاردن ولبنان، الامم المتحدة، نيويورك ، 2005، ص 16 -17 .

بصورة عامة فيما يتعلق بمنطقة الاسكوا ككل، كانت نسبة الدين الخارجي الى الدخل القومي حوالي 36 بالمائة سنة 2000 . ووفقا لهذا المؤشر، كانت اقتصادات الاردن ولبنان وسوريا في مقدمة الاقتصادات المثقلة بأعباء المديونية الشديدة في عام 2002. وهكذا نجد أنه بينما سجلت مصر أعلى مجموع للدين الخارجي، فان حصتها من الدين بالنسبة للدخل السنوي لم تتعد 34 بالمائة، عكس سوريا التي كانت فيها نسبة الدين الى الدخل القومي تتجاوز 100 بالمائة.

وعلى سبيل المثال، نتيجة لسياسات الاصلاح الاقتصادي الأخيرة والتدفقات الداخلة من المعونة الأجنبية، نجحت مصر والأردن في تخفيض نسبة ديونهما الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي، فخفضت مصر نسبة عبء دينها من 117 بالمائة عام 1980 الى 36 بالمائة في عام 1998، وهبطت نسبة ديون الاردن من 195 بالمائة في عام 1991 الى 112 بالمائة عام 1998. وكذلك في اليمن تمكنت الحكومة من خفض نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي من 186 بالمائة عام 1994 الى 104.8 بالمائة في عام 1998 والاستمرار بهذا النهج .

وبالعكس زاد عبء الدين الخارجي الى الدخل القومي في لبنان حينما شرعت الحكومة في تحويل جزء من دينها المحلي الى دين خارجي ، إذ كانت نسبة الدين الخارجي الى الدخل القومي في لبنان 31 بالمائة سنة 1998 ثم ارتفعت الى 94 بالمائة بحلول عام 2002 .

واذا انتقلنا الى مؤشر آخر يبين عبء الدين نجد أن نسبة الدين الخارجي الى حصيلة الصادرات تمثل مقياسا مفيدا آخر، على أساس أن الدين الخارجي لابد من دفعه من ايرادات النقد الاجنبي، وليس بالعملة المحلية. وباستخدام هذا المؤشر ، يتضح أن لبنان كان أشد اقتصادات الاسكوا معاناة من وطأة الدين، اذ كان دينه الخارجي يزيد على 700 بالمائة من حصيلة الصادرات في عام 2002 كما يظهر من الجدول السابق (11) . ولما كان الاقتصاد اللبناني يمثل في المقام الأول، قطاعا للخدمات والشؤون العقارية، ولا يباشر الكثير من الانشطة التصنيعية، فان هذه النسبة تشكل مصدرا للقلق. وسجلت كل من مصروسوريا نسبا تتجاوز 200 بالمائة، في حين سجل الاردن نسبة أقل من مصر قليلا بلغت 193 بالمائة .

أما مؤشر حصة الديون طويلة الأجل من اجمالي الدين الخارجي فتبين حالة استقرار الدين الخارجي من حيث السرعة التي يتعين بها سداد أصل الدين. وفي هذا الصدد، تسجل مصر ولبنان والأردن واليمن نسبا عالية، الأمر الذي يمكن عزوه جزئيا الى اعادة الهيكلة والاصلاحات الاقتصادية المضطلع بها في التسعينات. فضلا عن أن عمان وسوريا يعتمدان بصورة أكبر على الديون قصيرة الأجل فيما يزيد على 25 بالمائة من أعباء ديونهما الخارجية .

الاستنتاجات :

يمكن حصر أهم الاستنتاجات على مستوى السياسات بالاتي :

1- السياسات السكانية:

أ- معدلات النمو السكاني:

اظهرت البيانات أن دول الاسكوا متباينة في انجازاتها في مجال السياسة السكانية، رغم تشابهها النسبي في الخصائص العامة الاقتصادية والسياسية وفي ممارسات السياسات الاخرى الصحية والتعليمية، وفي مجال الرعاية الاجتماعية. فالامارات والبحرين وقطر هي ذات خصائص متقاربة في حجم السكان وفي السياسات الاجتماعية الأخرى، ومع هذا توزعت بين بلدان نموها السكاني ما بين ما يقارب 2 في المائة و3 في المائة، وأتت السعودية في بلدان النمو السكاني 3 في المائة فأكثر. أما اليمن فرغم اختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية عن سابقاتها من الدول فقد تجاوزت نسبة النمو السكاني فيها ال4 بالمائة أيضا .

أما لبنان ومصر فـ كانت سياستها السكانية أكثر اتساقاً نسبيا مع معطيات ومخرجات السياسات الاجتماعية الاخرى.

وهناك ثلاث أنماط من أنماط التحول السكاني يمكن تصنيف بلدان الاسكوا من خلالها، المجموعة الاولى الأعلى نمواً والتي لا تزال بعيدة عن التحول، والثانية تكاد تكون عند بداياته، والثالثة تكاد تكون أكثر وصولاً له. ويمكن القول أن لبنان ومن ثم البحرين وقطر والامارات الى حد ما، يمكن القول بأنها ولجت مرحلة ما بعد التحول السكاني.

وهذا بدوره يتطلب وعياً تخطيطياً وتنموياً للتحسب لآثار ما بعد هذا التحول من زوايا التركيب العمري وأسواق العمل وأنماط الاستهلاك، وغيره من أبعاد التنمية في جذرها الاجتماعي.

غير أن ما يلفت الانتباه أنه يصعب استخلاص علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي المرتفع وانخفاض معدلات النمو السكاني، ولا يرجع هذا لتعقد العوامل المؤثرة في هذا النمو أو ذاك لتداخلها خاصة الابعاد الثقافية والقيمية، وإنما يرتبط أيضاً بنوع النمو معتمدا على ريع أحادي، أو يكاد أن يتجه نحو التنوع في المشروعات والقطاعات.

وبصورة عامة لم يعكس حصاد النمو السكاني على المستوى العربي أدوارا مباشرة للسياسات الاجتماعية الأخرى مما يعني الغياب النسبي بين سياسات السكان، والسياسات الاجتماعية والتنموية الأخرى .

ب- توقعات العمر عند الولادة :

يلاحظ أن العمر المتوقع عند الميلاد للاناث يتساوى في عدد من البلدان العربية مع الذكور، ويزيد عنه في بلدان أخرى. ويعني هذا مفارقة واقعية في ممارسات السياسات الاجتماعية وما بينها من تفاعلات، وما أفضت اليه من حصاد .

ولأن بعضا من الدول المشار اليها خاصة بعض الدول الخليجية، هي من الاعلى في معدلات توقعات العمر عند الميلاد، فهذا يجعلنا نفترض أن ثمة انفصالا بين هذا المؤشر وحصاد بعض السياسات الاجتماعية والصحية، ويجعلنا ننظر الى هذا المؤشر الذي اعتمد عليه تقرير التنمية البشرية الدولي، والتقارير الوطنية، باعتباره مؤشرا مهددا في استدامته، ويمكن أحتمالا أن يكون غير دال دلالة قوية كأحد أبعاد قياس التنمية البشرية.

2- السياسات الصحية:

تتفاوت معدلات العمر المتوقع عند الميلاد والتي تعكس المستوى الصحي، فهناك مستوى متوسط مثل اليمن حوالي 60 سنة الى 75 في الامارات والكويت، وهذا الاخير يقارب مستواه في المجتمعات المتقدمة، وفي بلدان الاسكوا يزيد العمر المتوقع للنساء عن نظيره للرجال لكنه في أغلبه أقل من متوسط الفارق العالمي البالغ 4 سنوات.

كذلك هناك تفاوت في وفيات الرضع والاطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، إذ يتراوح معدل وفيات الرضع من أقل من 10.2 لكل 1000 في قطر، الى 75.3 لكل 1000 في اليمن. أما معدل وفيات الاطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات فتتراوح من 20 وفاة لكل 1000 طفل في الامارات وقطر والبحرين والكويت، في حين ترتفع هذه المعدلات في اليمن والعراق.

أما من ناحية الانفاق على الصحة، فتضم البلدان التي توجد فيها أقل نسبة انفاق عام على الصحة كلا من مصر ولبنان، أما البلدان التي توجد فيها أعلى نسبة انفاق على الصحة فتضم كلا من الكويت والسعودية. وعادة ما تنحاز السياسات الصحية إقليميا داخل القطر الواحد إذ يحظى الحضر بالاهتمام الاكبر من الرعاية الصحية مقارنة بالريف الذي يعاني كثيراً من الاهمال وانخفاض المؤشرات الصحية.

3- سياسات التعليم:

شهد التعليم تطورا ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وأبرز ملامح هذا التطور هو الآتي:

- ارتفاع معدلات القراءة والكتابة بين البالغين.
- معدلات الأمية بين الاناث الريفيات أعلى من غيرهن وأنها أعلى بين الفقراء عموما خاصة في المناطق الريفية؛
- رغم ارتفاع الانفاق على التعليم حسب تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002 من 18 مليار دولار أمريكي عام 1980 الى 28 مليار دولار أمريكي عام 1995 (أي 35 بالمائة)، إلا أن مخرجاته تتركز في الكتبة والموظفين، وليس الفنيين، كما يدلل على هذا توزيع الطلاب والطالبات على الكليات الجامعية، وتركزهم في التعليم النظري أكثر من الهندسي والعلمي والطبي، وهو ما يدلل على الانفصال بين الانفاق على التعليم ونوعية مخرجاته من ناحية واحتياجات المشروعات والبرامج التنموية من ناحية أخرى[13].
- ويرى تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002 الآتي: ((لعل أكثر جوانب أزمة التعليم في العالم العربي إثارة للقلق هي عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية. وهذا قد لا يعني فقط أن التعليم فقد قدرته على توفير مدخل للفقراء للصعود الاجتماعي، بل أن البلدان العربية أيضاً أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية))[14].
- وبدلاً من أن يواصل التعليم دوره في التقريب بين الفجوات الاجتماعية بين الريف والحضر، والذكور والاناث، والأغنياء والفقراء، اتجه نتيجة للتوسع في التعليم الخاص المتميز، الثانوي والجامعي، لأن يكون احدى آليات انتاج التمايزات الاجتماعية.

4- سياسات التشغيل والبطالة:

يعد تشغيل رأس المال البشري أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية اجمالا، والسياسات الاجتماعية تحديداً، فالبطالة بانماطها الهيكلية والمؤقتة والسافرة والمقنعة، هي صور لاهدار رأس المال البشري.

ويعطي وجود البطالة مدلولين مهمين، الأول، هو الانفصال بين سياسات النمو الاقتصادي وسياسات التشغيل من ناحية، والانفصال بين سياسات التعليم ومن ثم مخرجاته، وبين متطلبات أسواق العمل واحتياجات مشروعات التنمية السريعة التغير والأكثر تأثراً بتداعيات العولمة في مجالات الانتاج والتوزيع من ناحية أخرى. أما الدلالة الثانية ؛ فهناك هجرة لقرابة مليون عربي من الكفاءات خارج الوطن العربي، واستجلاب أيدي عاملة غير عربية خاصة في منطقة الخليج، كما لوحظ تواجد العمالة الآسيوية تحديداً في أقطار عربية أخرى مثل لبنان والأردن ومصر، وخاصة في الخدمات الشخصية وخدمات الفنادق والبنوك.

ورغم الجهود المبذولة لمعالجة البطالة، وخاصة بين الشباب بالتركيز على الصناديق الاجتماعية كما في مصر والأردن مثلاً، الا أن الملاحظ أن تلك الصناديق لم تحقق الكثير من أهدافها المعلنة من حيث الوصول الى المستهدف، أو من حيث عدد الوظائف الدائمة، فضلاً عن ارتفاع تكلفتها الادارية[15] .

5 – السياسات الاجتماعية والفقر[16]:

يشير الاتجاه العام منذ التسعينات الى تزايد معدلات الفقر في المنطقة العربية، وهناك العديد من العوامل التي أسهمت في هذا التزايد، ففضلا عن الخلل في توزيع الثروة والسلطة، وهشاشة الاقتصاد العربي، ثمة عوامل اضافية مستجدة منها، تحول جانب من الفائض الاقتصادي لصالح القطاع الخاص المحلي والدولي نتيجة تبني سياسات التكييف الاقتصادي والانحسار النسبي في أدوار الدولة في الانتاج، وبالتالي في الانفاق العام. كذلك لعبت الظروف الاقليمية في المنطقة دوراً مهماً في هذا الصدد، إذ شهدت المنطقة في العقد الأخير عددا من الصراعات والحروب التي أعاقت مشروعات النمو وفرص الاستثمار مما ساهم في بقاء ظاهرة الفقر وتفاقمها في بعض البلدان العربية.

وبصورة عامة هناك عاملان تختلف وجهات النظر حول آثارهما على الفقر، الأول، يتعلق ببرامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وقد شملت هذه البرامج تخفيض مستويات الانفاق العام وتقليل أو ازالة الدعم المقدم للسلع الغذائية الرئيسة، فضلا عن أن هذه البرامج تتصف بالميل الطبيعي للانكماش في المراحل الاولى والتركيز على برامج الاصلاح المالي والنقدي.

ويعتقد البعض بأن هذه السياسات رغم تأثر شرائح واسعة من السكان بها والفئات الفقيرة بخاصة، الا انها على المستوى المتوسط والبعيد يمكن أن توفر البيئة الملائمة لاستثمار القطاع الخاص، وتحسين مستوى الاداء الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس على الفقراء والفئات الهشة أو الضعيفة كالمرأة والمسنين.

أما العامل الثاني، فيتعلق بمعدلات النمو السكاني السريع، فخلال الفترة (75 – 1998) كان متوسط النمو السكاني في الاقطار العربية 2.8 بالمائة، وهو من اعلى معدلات العالم. و معروف أن معدلات النمو السكاني تؤثر على مستويات الاعالة وانخفاض المساهمة في النشاط الاقتصادي، ومن ثم تزايد معدلات الفقر.

6- سياسات إدارة الدين:

إذا ما أردنا التوصل الى ربط حقيقي بين سياسات إدارة الدين والاتجاهات الديمغرافية، نجد ان هناك اكثر من رابط وعلاقة بين هذين المتغيرين، فالسياسات الفاشلة في ادارة الدين تترك ظلالها بشكل واضح على مستقبل التنمية البشرية في البلد نظرا لما تتركه من أعباء مالية على الحكومات والاقتصادات عموما وزيادة حدة الفقر في البلاد المثقلة بأعباء الدين، وإذا ما انطلقنا من مبدأ التضامن بين الاجيال على صعيد البلد الواحد في تحليلنا فهذا يعني أن سوء ادارة الدين سيلقي باعباء اضافية على الاجيال القادمة وسيعيق بالضرورة من نهضة هذه الاجيال لانها ستجد نفسها مكبلة باثقال اضافية تحتم عليها دفع فاتورة عالية لتحقيق نهضتها وتنميتها.

بالمقابل نجد أن ارتفاع عدد السكان- كحالة مصر- قد يؤدي الى تخفيض أحد مؤشرات الدين، إذ نجد مؤشر نصيب الفرد من الدين منخفضاً، ويعود ذلك الى عدد سكان مصر، إذ بلغ نصيب الفرد من الدين حوالي 463 دولارا . أما أعلى نسبة لنصيب الفرد من الدين الخارجي في عام 2002، كانت في لبنان 3881 دولارا للفرد، وهذا عبء شديد الوطأة على كاهل السكان المحليين، من ناحية مدفوعات خدمة الدين وكذلك على الاجيال القادمة فيما يتعلق بسداد أصل الدين اعتماداً على الهيكل الزمني للدين.

لكن على الصعيد العملي نجد أن هذا المؤشر غير كافي بتاتا لتشخيص حالة الدين، لذا تبقى الادارة السليمة للموراد المالية هي العامل الاساس في حسن استخدام الموراد المالية للبلد.

التوصيات:

رغم صعوبة إصدار توصيات في هذا المجال، لكن يمكن اجمال بعض أهم التوصيات بالآتي:

1- يمكن استثمار معدلات النمو السكاني المرتفع في أغلب دول الاسكوا، وبالتالي القاعدة السكانية المتنامية بسرعة في هذه الدول وتحويل هذه الزيادات الى هبة ديمغرافية بدلا من أن تكون عائقا في وجه النمو والتنمية، من خلال العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وزيادة فرص الاستثمار والتركيز على جهود تنمية الموارد البشرية .

2- لتحقيق مبدأ الهبة الديمغرافية الوراد في توصية 1، هناك عدة متطلبات لذلك منها:

أ- الاهتمام برفع معدل النمو الاقتصادي وتشجيع النمو الذي يستهدف الاستخدام الكامل.

ب- تحسين سوق العمل وشروط الدخول اليه بتوفير فرص العمل وزيادة الطاقة الاستيعابية لهذا السوق بالتركيز على بعض القطاعات كقطاع البناء والتشييد وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد كثافة اليد العاملة، خاصة أن شعوب منطقة الاسكوا هي من الشعوب الفتية التي تتوسع فيها قاعدة الشباب ودون سن الثلاثين لتصل الى نسب عالية تفوق الثلث أحياناً.

3- تطوير السياسات التعليمية، وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي والتركيز على مجالات جديدة من التعليم كالتعليم الثنائي والتعليم المتصل بالسوق وتحسين نوعية التعليم الذاتي والابداع .

4- الاهتمام بالنظم الحديثة للتدريب، مما يتطلب ستراتيجية التعلم طوال الحياة للمساعدة في زيادة مرونة سوق العمل، لرفع معدل استيعاب العمال وتمكينهم من وظائف جديدة ذات عائد مرتفع مع مرور الوقت، مع الأخذ بالنظر أن مفهوم عصر العمل طوال العمر **life-time employment** قد انتهى، مما يتطلب اعداد اجيال تتمكن من الحصول على توليفة من المهن المختلفة أثناء حياتهم العملية. وهذا يتطلب بالمقابل دعم التمويل اللازم لبرامج التشغيل وتنمية المهارات وتوسيع قاعدة التعليم.

5- تحسين قاعدة البيانات الخاصة بالمهارات المطلوبة للعمالة العربية، واعتماد البيانات والاحصائيات الدقيقة عن حاجة سوق العمل من المخرجات لتوجيه المدخلات بشكل صحيح ومفيد.

6- تحسين البيئة التشريعية اللازمة لدعم الاستمارات الخارجية والتحرير التدريجي لاسواق العمل العربية، ومراعاة حقوق العمال من تعويضات بطالة وضمان اجتماعي.

7- التركيز على الانفاق والاستثمار في مجال الصحة والاهتمام بالمناطق الريفية في سبيل تقليل الفجوة بين الريف والمدينة والتمايز في السياسات الموجهة لكل م نهما، علماً أن مثل هكذا توجه يفيد في تثبيت السكان في المناطق الريفية وتقليص الفجوة القائمة بين الريف والمدينة وتقليل معدلات الهجرة الداخلية، التي قد تترك آثارا سلبية على أصعدة متعددة منها الاجتماعي والاقتصادي والأمني.

8- الاهتمام بسياسات إدارة الدين وتحقيق مبدأ الادراة المستدامة للدين، بما يعزز من متانة الاقتصاد ويجنبه الصدمات التي تنعكس بصورة سلبية على تحسين مؤشرات التنمية البشرية.

الهوامش :

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 1998 – 1999، الامم المتحدة، نيويورك، 1999، ص 16.
(2) د. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة – المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج- مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان بيروت: 1995، ص24 .
(3) المصدر السابق نفسه، ص 48.
(4) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – لبنان، ص 17-21 .
(5) نبيلة حمزة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 12، الأمم المتحدة، نيويورك 1999، ص 15.
(6) نادر فرجاني، التنمية الانسانية: المفهوم والقياس، مجلة المستقبل العربي، العدد 283، 2002 ، ص 71-75 .
(7) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005 (الملخص)، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 15 .
(8) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الاسكوا، الاستجابة للعولمة: الاتجاهات، التحديات والسياسات الخاصة بانتقالات العمالة وديناميكيات السكان، الامم المتحدة نيويورك 2003، ص4 – 6 .
(9) : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية– تحليل بنائي تاريخي، الامم المتحدة، نيويورك، 2003 ، ص 126 .
(10) مع استبعاد الامارات والبحرين والعراق وفلسطين وقطر والكويت والسعودية، لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة:
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الاسكوا – دراسة حالة الأردن ولبنان- الأمم المتحدة، نيويورك: 2005، ص 12 .
(11) المصدر السابق، ص 12.
(12) المصدر السابق نفسه، ص 14.
(13) المصدر السابق، ص 129 .
(14) برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002 ، ص 50 .
(15) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية– تحليل بنائي تاريخي، مصدر سابق، ص130.
(16) المصدر السابق نفسه، ص 132 .

المصادر:

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية – تحليل بنائي تاريخي، الامم المتحدة، نيويورك، .2003

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الاسكوا، الاستجابة للعولمة: الاتجاهات، التحديات والسياسات الخاصة بانتقالات العمالة وديناميكيات السكان، الامم المتحدة نيويورك .2003

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الاسكوا – دراسة حالة الأردن ولبنان- الأمم المتحدة، نيويورك، 2005 .

4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الثاني والعشرون، الأمم المتحدة، نيويورك 2003 .

5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 1998 – 1999، الامم المتحدة، نيويورك ،1999 .

-6-Economic & Social Commission For Western Asia ,Survey of Economic & Social Developments In The ESCWA Region 2003 -2004, United Nations , New York, 2004.

7 – برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، الأمم المتحدة، نيويورك.

8- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005 (الملخص)، الأمم المتحدة، نيويورك.

9- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الأمم المتحدة، نيويورك.

10- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994 .

11- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، .1993

12 – حمزة، نبيلة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية ولاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 12، الأمم المتحدة، نيويورك .1999

13- فتح الله، سعد حسين، التنمية المستقلة – المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج - مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان بيروت: 1995 .

14- فرجاني، نادر، التنمية الانسانية: المفهوم والقياس، مجلة المستقبل العربي، العدد 283، 2002 .